اسم مستقل غير مفعول وكان هذا اقوى في الدلالة على الاعراب في النفس والعين فكان خوف اللبس فيهما
واما المنصوب والمجرور فلا يقع فيه لبس ولم يفتقر الى انفصال واما كراهة ان يؤكد ما هو كالجزء بما هو مستقل
ثم قال في الفصل الذي يليه والنفس والعين مختصتان بهذا التفصيل بين الضمير المرفوع وصاحبيه فيما سواهما
لا فصل في الجواز بين ثلاثتها اي الاخر يعني بالتفصيل التفرقة بين المرفوع والمنصوب والمجرور في توكيد المرفوع
الضمير المنفصل بين المؤكد والمؤكد وبين المنصوب والمجرور في جواز التاكيد من غير شرط ذلك وفيما سواهما
يعني سوى النفس والعين لا فصل في الجواز بين المرفوع وصاحبيه ثم مثل بكل في حال الرفع ليستغني عن تمثيل
النصب والجر لانه يجري على طريق واحد لانه اذا كانت النفس والعين مستغنية في النصب والجر مع استغنائها
في الرفع اولى فاما اجمعون واخواتها فاكثر الناس لا يجيزها اذا ذكرت الا مرتبة وتقديم اجمعين واجب عندهم و
اجاز بعضهم حذف اجمعين مع ترتيب ما بعدها واجاز بعضهم حذف اجمعين مع اسقاط الترتيب واجاز بعضهم
حذف اجمعين وذكر ايها شئت ولم يجز احد مع وجود اجمعين تاخيرها وسر وجوب تقديم اجمعين عند الجميع انه ادل على
المقصود من معنى التوكيد فكان تقديمه اولى ومن نظر الى وجوب غيره [illegible] ومن نظر الى الجواز استضعف في
غير اجمعين ومن جوز حذف اجمعين نظر الى انه لا يجب تقديمها مع كونها ادل الا عند وجودها قال صاحب الكتاب الصفة
ما دل على بعض احوال الذات [illegible] قال الشيخ الصفة يطلق باعتبارين عام وخاص فالعام
ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود والخاص باعتبار الصفة وهو ان يقال تابع يدل على معنى في متبوعه من غير
تقييد فقولنا تابع يخرج منه الخبر اذ الخبر ليس بتابع وانما هو خبر مستقل بخلاف الصفة فانها ليست مستقلة وقولنا
من غير تقييد يخرج منه الحال فان الحال يدل على هيئة فاعل او مفعول قلت حد صاحب الكتاب غير مستقيم فانه ينتقض
بالحال فانه يدل على بعض احوال الذات وليست بصفة بل الحد الصحيح ما تقدم قال ويرد على الحد ايضا ان يقال
ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع للذات باعتبار الذكورية ولا نسلم انه
والمرأة باعتبار [illegible] وكذلك جميع [illegible] والجواب ان يقال ان الصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولا سيما المقصود به
الذات [illegible] هو المقصود فان قيل [illegible] هذا الرجل [illegible] صفة [illegible] المحققين
وهو لفظ يدل على ذات هي المقصود فيكون صفة [illegible] والجواب عنه من وجهين احدهما ان الصفة
يطلق باعتبار [illegible] العام واذا قصد [illegible] مثل اسماء
الاجناس الجارية على اسماء المبهمة [illegible] مندرج تحت الحد الاول [illegible] ان الرجل في قولك جاءني
هذا الرجل لم يجئ الا بعد تقدم لفظ يدل على الذات [illegible] الحقيقة التي تتميز بها الذات [illegible] الا لبيان
المعنى الذي يتقيد به الذات وهو لفظ يدل على الذات فهو في هذا الموضع باعتبار معنى هو المقصود [illegible] ما ذكرناه في حد العام
والذي يظهر ذلك انهم يقولون مررت برجال ثلاثة صفة بلا خلاف فانظر [illegible] كيف جاز صفة [illegible] لما قصد به
الذات وجاء صفة [illegible] قصد به [illegible] قال صاحب الكتاب [illegible] يكون اسم

فاعل

الصفة

فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة [illegible] العام [illegible] قولك مررت برجل اي رجل وشبهه ووجه ذلك ان الصفة
تدل على الذات باعتبار معنى والمعاني هي المصادر والالفاظ التي اشتقت من المصادر لتدل على ذات باعتبار
المعنى وهي الالفاظ التي تسميها النحويون اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة الا انهم وضعوا الفاظا تدل على ذات
قام بها معنى على غير ذلك النحو وهي على قسمين قسم قياسي وقسم سماعي فالقياسي باب المنسوب والسماعي ذو واي وجد
وحق وصدق وسوء على النحو الذي ذكره ووجه استضعافهم مررت برجل اسد ان اسدا ليس موضوعا للذات باعتبار
معنى وانما هو موضوع لحيوان مخصوص فكان استعماله صفة على خلاف وضعه ووجه تجويزه ان يكون ثم مضاف محذوف
تقديره مثل اسد وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ليس بقياسي قوله ويوصف بالمصادر قال بتاويلين
احدهما ان يكون المصدر نفسه بمعنى اسم الفاعل او المفعول وهو الصحيح والاخر ان يكون باقيا على بابه ويكون ثم مضاف محذوف تقديره
ذو عدل وهو ضعيف من وجهين احدهما انه يلزمه ان يوصف بجميع المصادر على هذا النحو والاخر انه يلزم منه حذف مضاف
على ما ذكرناه قوله ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب فكذلك الصفة ثم قال ولا يوصف بالجمل الا النكرات
وانما كانت الجمل النكرات لانها تقدير باعتبار الحكم والحكم في المعنى نكرة فكانت كالاسم يسبك منها نكرة وتقدير ذلك تقول
في الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقول مررت بقائم ابوه فتأخذ الاسم من الحكم لا من المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل
ابوه قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو الثاني فان قيل فقد يكون بعض الاحكام
معارف في قولك زيد القائم فالجواب ليس القائم في زيد القائم محكوما به بالقيام بل لا بد ان يكون القيام معلوم النسبة
لمن هو حاصل عند مخاطبه ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في المعنى الحكم بان هذه الصفات هي هذه
الذات واذا كان كذلك صار محكوما عليه والذي يدل على ذلك مررت برجل اخوه القائم فان قيل اسبك منها قلت برجل
محكوم عليه بان اخاه القائم فانظر كيف سبكته من قولك محكوم لانه الحكم في الحقيقة كما سبكته في قولك قائم ابوه قوله
وقد نزلوا نعت الشيء بحال ما هو من سببه منزلة نعته بحاله لانه انما كان كذلك من جهة انه لا فرق في الحقيقة باعتبار
نسبته الا باعتبار افراده فاذا قلت مررت برجل قائم ابوه فالقائم ابوه هو الرجل وما وصفته الا بذلك ولم تصفه
بالقيام المجرد فمن اجل ذلك صح جريه صفة عليه قوله الصفة تتبع الموصوف في عشرة اشيا كما ذكرنا الا انها اذا كانت
لما هو من سببه نقصت خمسة وقد جاء في تفسير بعضهم مشي باسراع وجاء في اخر مشي على بطء حتى ظننته خروج من [illegible] الضلال
وانما هو على ما ذكرناه وجاء الوهم للفرق [illegible] الاسراع وتقارب الخطو واذا ثبت ان كعبا مصروف ثبت ما ذهب
اليه وبطل مذهب عيسى بن عمر وقد تمسك بقوله انا ابن جلا [illegible] ووجه الاستدلال ان جلا اسم علم فلولا انه وزن
الفعل عنده لكان مصروفا وقد جاء غير مصروف فوجب اعتبار وزن الفعل مطلقا غير ما ذكر عيسى من التقييد
واذا امتنع جلا امتنع [illegible] ولا فرق بينهما والجواب ما اشار اليه سيبويه في ان قوله انا ابن جلا ليس على ما
توهمه عيسى بن عمر وانما انه من باب حكايات الجمل كان جلا فيه ضمير واذا كان فيه ضمير وجب
حكايته كقولك نبئت اخوالي بني يزيد ظلما [illegible] كان [illegible] لان [illegible] اليه [illegible]

تفسيره

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)